

دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي في مؤسسات التعليم العالي الليبية: دراسة ميدانية في كلية صرمان للعلوم والتكنولوجيا

عبد الكريم ساسي النسر¹, فوزية علي يونس²

كلية صرمان للعلوم والتكنولوجيا

abdnesera@gmail.com¹, fozia.younes79@gmail.com²

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي في مؤسسات التعليم العالي الليبية، وكانت الدراسة الميدانية في كلية صرمان للعلوم والتكنولوجيا ل لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستماراة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها باستخدام برنامج (Spss) الذي يحتوي على حزمة من الاختبارات الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أنها توجد علقة وأثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لجميع أبعاد الإدارة الإلكترونية على الأداء المؤسسي والبرامجي لدى الكلية، وكان الأثر إيجابي وذو دلالة إحصائية قوية جداً لبعد النظام الإلكتروني المستخدم على الأداء المؤسسي والبرامجي ويعود هذا البعد الأقوى تأثيراً بين الأبعاد الأربع، ويليه بعد وعي وثقافة الإدارة العليا وهذا البعد يحتل المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير.

وتقديم جملة من التوصيات وأبرزها التعرف على متطلبات بُعد جودة البنية التحتية والتحديات التي تحد من استخدام هذه التقنيات فيما يخص الموارد البشرية والمادية وصناعة البرمجيات الإلكترونية بالإضافة إلى العمل على إنشاء قاعدة بيانات في الكلية وربط كل المكاتب والأقسام بها بما يوفر سرعة تبادل المعلومات والوصول إليها.

ومن ضمن التوصيات أيضاً ينبغي على إدارة الكلية التركيز على استخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل أمثل وأوسع في كل هذه الجوانب الإدارية والتعليمية والمكتبة لتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي من خلال الاهتمام باستخدام الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الكلية واستخدام الإدارة الإلكترونية لتمكين أعضاء هيئة التدريس والطلاب من الوصول إلى الكتب والأبحاث العلمية بسرعة وكذلك استخدام نظام البطاقات المكتبة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: - الإدارة الإلكترونية تتمثل في بُعد النظام الإلكتروني المستخدم وبُعد الكوادر البشرية المتخصصة وبُعد الوعي وثقافة الإدارة العليا وبُعد جودة البنية التحتية - الاعتماد المؤسسي والبرامجي.

Submitted: 28/11/2025

Accepted: 29/12/2025

Abstract

This study aimed to identify the role of e-administration in achieving institutional and program accreditation in Libyan higher education institutions. The field study was conducted at the Surman College of Science and Technology. To achieve the study's objectives, the descriptive-analytical method was used, along with a questionnaire to collect, analyze, and interpret data and information using SPSS software, which includes a suite of statistical tests. The study concluded that there is a strong and statistically significant positive relationship and impact of the electronic system used on institutional and program performance. This dimension is the most influential of the four dimensions, followed by the dimension of senior management awareness and culture, which ranks second in terms of impact. The study offers several recommendations, most notably identifying the requirements for infrastructure quality and the challenges that limit the use of these technologies in terms of human and material resources and the development of electronic software. Additionally, it recommends establishing a database within the college and linking all its offices and departments to it to facilitate rapid information exchange and access. The college administration should also focus on the optimal and broader use of digital technology in all administrative, educational, and library aspects to achieve institutional and program accreditation. This includes prioritizing the effective use of information and communication technology within the college, implementing e-administration to enable faculty and students to quickly access books and research papers, and utilizing an electronic library card system.

مقدمة الدراسة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولاً رقمياً واسع النطاق حيث أصبحت الإدارة الإلكترونية عنصراً أساسياً في تطوير المؤسسات التعليمية وتعزيز جودة خدماتها، وتعتمد مؤسسات التعليم العالي الرائدة عالمياً على نظم المعلومات الإدارية والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وتقنيات الأنترنت في تنفيذ عملياتها الأكاديمية والإدارية بكفاءة أعلى.

وقد أثبتت الدراسات أن التحول الرقمي في التعليم العالي يعزز الشفافية وسرعة اتخاذ القرار وتقليل الأخطاء الإدارية، ويساهم بشكل مباشر في تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي التي تضعها الهيئات الدولية، مثل منظمة اليونسكو ومجلس اعتماد التعليم العالي في الولايات المتحدة ومجلس الاعتماد العلوم الهندسية والتكنولوجيا وعلوم الحاسوب والعلوم التطبيقية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى المستوى العربي تسعى العديد من الدول إلى رقمنة مؤسساتها التعليمية بهدف تحقيق معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي، إلا أن مستوى القدرات يختلف من دولة إلى أخرى بناءً على مدى توفر البنية التحتية التكنولوجية والسياسات الداعمة وكفاءة الكوادر البشرية.

وفي ليبيا لا تزال مؤسسات التعليم العالي تواجه تحديات كبيرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث تعاني من ضعف في البنية التحتية التكنولوجية ونقص الكفاءات المتخصصة، وضعف السياسات والتشريعات الداعمة للتحول الرقمي،

وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات لتطوير الأنظمة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي إلا أن تأثيرها على تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي لا يزال محدوداً.

وعلى مستوى الكليات التقنية لا تزال العديد منها تعتمد على النظم التقليدية في الإدارة من الناحية الأكاديمية، مما يؤثر سلباً على الكفاءة الإدارية وتحقيق معايير الجودة ومتطلبات الاعتماد المؤسسي والبرامجي التي تتطلب تطوير بيئة رقمية متكاملة تشمل أنظمة تسجيل إلكتروني وإدارة الموارد البشرية ونظم الامتحانات الإلكترونية. إلا أن غياب استراتيجيات واضحة للتحول الرقمي وضعف التنسيق بين الإدارات المختلفة ونقص التدريب المستمر للكوادر الإدارية والأكاديمية يشكل تحدياً كبيراً أمام تحقيق الاعتماد الأكاديمي المطلوب.

مشكلة الدراسة

في ظل التطورات المتسارعة في مجال الإدارة الإلكترونية أصبحت المؤسسات التعليمية في مختلف أنحاء العالم تعتمد بشكل متزايد على الأنظمة الرقمية لتحقيق الكفاءة الإدارية، وتحسين جودة التعليم وضمان الامتثال لمعايير الاعتماد الأكاديمي، وقد أثبتت التجارب الدولية أن تبني الإدارة الإلكترونية يساهم بشكل مباشر في تعزيز الشفافية وتنقلي الأخطاء الإدارية وتوفير بيئة أكاديمية أكثر تنظيماً وفاعلية، مما يدعم قدرة المؤسسات التعليمية على تحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي وفقاً للمعايير الدولية.

وعلى الرغم من ذلك فإن المؤسسة التعليمية قيد الدراسة تواجه تحديات كبيرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية بسبب ضعف البنية التحتية التكنولوجية ونقص الكفاءات المتخصصة وعدم وضوح السياسات الداعمة للتحول الرقمي، مما يؤثر على قدرتها على تحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي سواء على المستوى المؤسسي أو البرامجي. ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: (ما أثر أبعاد الإدارة الإلكترونية في تحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي في كلية صرمان للعلوم والتكنولوجيا؟).

بغرض الوصول للإجابة على السؤال الرئيسي تم طرح التساؤلات التالية.

- ما واقع الإدارة الإلكترونية في المؤسسة محل الدراسة؟
- ما مدى تطبيق الأنظمة الإلكترونية في العمليات الإدارية والأكاديمية؟
- ما التحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسة محل الدراسة؟
- ما مستوى الوعي بأهمية الإدارة الإلكترونية في تحقيق الاعتماد الأكاديمي؟

فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحة من تساؤلات حول موضوع الدراسة ولتحقيق أهدافها يمكن تحديد الفرضية الرئيسية على النحو التالي الفرضية الرئيسية: - (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإدارة الإلكترونية في تحقيق الأداء المؤسسي والبرامجي لدى كلية صرمان للعلوم والتكنولوجيا).

وينبع من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي على النحو التالي.

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بُعد النظام الإلكتروني المستخدم وتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
- 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بُعد الكوادر البشرية المتخصصة وتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي.

- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بُعد الوعي وثقافة الإدارة العليا وتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
- 4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بُعد جودة البنية التحتية وتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي.

أهمية الدراسة

- 1- تظهر أهمية الدراسة في محاولة الكشف عن دور الإدارة الإلكترونية في تطوير وتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي.
- 2- الأهمية من الناحية النظرية:- تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بدور الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي وتحقيق الاعتماد على المستوى المؤسسي أو البرامجي.
- 3- الأهمية من الناحية التطبيقية:- تساعد الدراسة صناع القرار في مؤسسات التعليم العالي على تطوير استراتيجيات لتبني الإدارة الإلكترونية وتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
- 4- الأهمية من الناحية المجتمعية:- تحسين جودة التعليم العالي ينعكس إيجابياً على المجتمع من خلال إعداد خريجين ذوي كفاءة عالية.
- 5- تكمن أهمية الدراسة في توضيح أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية وضرورة الاهتمام بها في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام والمؤسسة محل الدراسة بشكل خاص.

أهداف الدراسة

- 1- تسلیط الضوء على واقع الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي والتحديات التي تواجهها.
- 2- توضیح مفهوم الإدارة الإلكترونية وأهميتها في مؤسسات التعليم العالي.
- 3- التعريف بالاعتماد المؤسسي والبرامجي وأهميته في تحسين جودة التعليم العالي.
- 4- محاولة التعرف على مدى استخدام الإدارة الإلكترونية في المؤسسة محل الدراسة.
- 5- محاولة تقديم توصيات ومقترنات للاستفادة منها في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام والمؤسسة محل الدراسة بشكل خاص.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي حيث إن هذا المنهج أكثر ملاءمة لطبيعة متغيرات الدراسة إذ يهدف المنهج إلى جمع الحقائق والبيانات حول متغيرات الدراسة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً وتحليلها واستخلاص دلالتها.

أداة الدراسة

يمكن حصر الأدوات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة والمتمثلة في.

مصادر أولية:- صحيفة الاستبيان كمصدر للبيانات الأولية عن مجتمع الدراسة ومن ثم تحليلها واستنتاج المعلومات الدقيقة المستخلصة من هذه الأداة.

مصادر ثانوية:- استخدام المراجع العلمية التي تعنى بنفس الموضوع وتتمثل في الكتب العلمية والدوريات والمجلات العلمية المعتمدة المحكمة وبحوث ودراسات سابقة.

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة:- يتمثل مجتمع الدراسة في كلية صرمان للعلوم والتكنولوجيا.

وحدة المعاينة:- جميع أعضاء هيئة التدريس وقت أجراء الدراسة.

عينة الدراسة:- تم استخدام أسلوب الحصر الشامل التي يعتبر من ضمن الاساليب المستخدمة في البحث العلمي واستهدافت جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية وبالغ عددهم (58) تقريرياً وقت أجراء الدراسة وعند توزيع الاستبيان وبعد توزيع استمار الاستبيان على عينة الدراسة تم استرجاع (55) استبيان وكان الفاقد(3) استبيانات.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية:- دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي في مؤسسات التعليم العالي الليبية.

الحدود المكانية:- دراسة ميدانية في كلية صرمان للعلوم والتكنولوجيا.

الحدود الزمنية:- الدراسة خلال الفترة من سنة 2024 الى 2025م.

متغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل:** الإدارة الإلكترونية وتمثل في بعد النظام الإلكتروني المستخدم وبعد الكوادر البشرية المتخصصة وبعد الوعي وثقافة الإدارة العليا وبعد جودة البنية التحتية.
- **المتغير التابع:** تحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي في مؤسسات التعليم العالي ويمثل مدى استيفاء المؤسسة قيد الدراسة لمتطلبات معايير الاعتماد الأكاديمي من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية.

التعريفات الإجرائية

- الإدارة الإلكترونية:** هي العملية التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الأنظمة الرقمية والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية في تنفيذ العمليات الإدارية داخل مؤسسات التعليم العالي.
- وتعرف الإدارة الإلكترونية** في هذه الدراسة بمدى تطبيق مؤسسات التعليم العالي الليبية لأنظمة إلكترونية في إدارة البيانات الأكademie والمعلومات الإدارية والتقييم المؤسسي واتخاذ القرارات.
- الاعتماد الأكاديمي المؤسسي:** هو عملية تقييم رسمية تهدف إلى التأكيد من أن المؤسسة التعليمية تقى بمعايير الجودة المطلوبة، وفي هذه الدراسة يقاس الاعتماد المؤسسي بمدى التزام مؤسسات التعليم العالي الليبية بمعايير الهيئات الوطنية والدولية، وتتوفر لها لأنظمة إدارية إلكترونية تدعم الجودة والشفافية في العمليات الأكاديمية والإدارية.
- الاعتماد الأكاديمي البرامجي:** هو عملية مراجعة وتقييم البرامج الأكاديمية لضمان جودتها وملاءمتها للمعايير الوطنية والدولية، ويُعرَف في هذه الدراسة من خلال مدى استخدام الإدارة الإلكترونية في توثيق وتحليل بيانات البرامج الأكاديمية، ومساهمتها في تحسين عمليات التقييم وضمان الجودة.
- معايير الاعتماد الأكاديمي:** هي مجموعة من المتطلبات والممارسات التي تحدد جودة المؤسسة أو البرنامج الأكاديمي، وفي هذه الدراسة تُعرَف بمدى تحقيق المؤسسات الليبية لمعايير الجودة من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية في التقييم الأكاديمي وإدارة الموارد وتحسين الخدمات التعليمية.

دراسات السابقة

- 1- دراسة أم السعد حمودة (2023) بعنوان: دور الإدارة الإلكترونية في تطوير مؤسسات التعليم العالي. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى استخدام إدارة المؤسسات التعليم العالي للإدارة الإلكترونية بكلية الاقتصاد جامعة مصراته في جوانبها الإدارية والتعليمية والمكتبة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أدهمها أن إدارة المؤسسة التعليمية المدروسة تستخدم الإدارة الإلكترونية بشكل منخفض في الجوانب الإدارية والتعليمية والمكتبة وتحتاج إلى تحسين، وكما أظهرت أن الإدارة الإلكترونية لها تأثير إيجابي وعملي في تطوير مؤسسات التعليم العالي وأوصت الدراسة أن على إدارة الكلية التركيز على استخدام التكنولوجيا بشكل مثلى في الجوانب الإدارية والتعليمية والمكتبة.
- 2- دراسة صلاح ضو وسلامة المصراطي (2021) بعنوان: - الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين جودة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا دراسة نظرية للتجارب العربية والأجنبية الرائدة في هذا المجال. هدفت الدراسة إلى إعطاء فكرة وتصور واضح لمفهوم الإدارة الإلكترونية وأهمية تطبيقها ودورها في تحسين العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي الليبية من خلال الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنبطاني لتحليل الوضع الراهن للإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين مستوى الجودة من خلال عرض لأهم التجارب العربية والأجنبية الرائدة في مجال الإدارة الإلكترونية للاستفادة منها كتجربة لتحسين مستوى جودة مؤسسات التعليم العالي الليبية، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الإدارة الإلكترونية هي مطلبًا أساسياً في كل الدول التي تسعى إلى الارتقاء بالمنظومة التعليمية بالإضافة إلى امكانية تنفيذ كافة المعاملات إلكترونياً عن طريق الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأوصت الدراسة بضرورة الاطلاع على التجارب المختلفة للإدارة الإلكترونية والاستفادة من نتائج تجاربهم.
- 3- دراسة سمير عماري (2017) بعنوان: مساهمة تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة جامعة مجموعة من الجامعات الجزائرية. هدفت الدراسة لإبراز أهم الممارسات الفعلية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية الإدارية والتعليمية والمكتبة في مؤسسات التعليم العالي، وأيضاً تحديد طبيعة وعلاقة الارتباط بين تطبيقات الإدارة الإلكترونية وأبعادها الثلاثة وأداء الجامعات الجزائرية محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أدهمها أن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تبرز دور مساهمة تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء الجامعات وأن أي زيادة في هذه التطبيقات تؤدي إلى زيادة في أداء الجامعات محل الدراسة، وأوصت الدراسة بتزويد الجامعات الجزائرية بدليل أجرائي يوضح

آليات العمل بتطبيقات الادارة الالكترونية، وايضاً العمل على إنشاء قاعد بيانات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وربط الجامعات بها لسرعة تبادل المعلومات والوصول إليها.

الادارة الالكترونية

مفهوم الادارة الالكترونية

الادارة الالكترونية:- هي استغلال الادارة لـتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدبير وتحسين وتطوير العمليات المختلفة داخل المنظمات). (حامد، 2015، ص 203)

وتعرف أيضاً:- (بأنها منظومة تشمل جميع مكونات الادارة من تحطيط وتنفيذ ومتابعة وتقيم وتحفيز الا أنها تميز بقدرتها على خلق المعرفة بصورة مستمرة وتوظيفها من أجل تحقيق الاهداف). (رضوان، 2004، ص 3)

وعرفت أيضاً:- (بأنها منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة وهي إطار شامل لكل من الاعمال الالكترونية والحكومية باعتبارها الفضاء الرقمي الذي يسهم في توحيد معايير وإجراءات العمل الإلكتروني بغض النظر على نوع المنظمة وطبيعتها). (العنزي، 2017، ص 43)

و جاء في تعريف آخر:- (على أنها مكينة جمع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية بالاعتماد على المعلومات الضرورية للوصول لتحقيق أهداف الادارة في التقليل من استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والانجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات وتكون الادارة جاهزة لربطها مع الحكومة الالكترونية لاحقاً). (الشريف وأخرون، 2013، ص 63)

وفي ضوء المفاهيم أنفة الذكر يتضح أن الادارة الالكترونية تعتمد أساساً على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القيام بجميع العمليات الإدارية والمالية داخل وخارج المؤسسة بهدف تقديم أفضل الخدمات وتحسين أداء المؤسسة وتعزيز مركزها التنافسي.

أهداف الادارة الالكترونية

1- تقديم الخدمة لدى المستفيدين بصورة مرضية.

2- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز إجراءات العمل وبتكلفة مالية مناسبة.

3- الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث الإبداع والابتكار.

4- الحفاظ على سرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدانها. (القدوة، 2010، ص 124)

5- تطوير الادارة العامة من خلال خفض الأعباء الورقية

6- تحسين الخدمات أي التوصيل في أي وقت ولكل مكان وسهولة الوصول للمعلومات.

7- تحسين التنافسية الاقتصادية باستخدام الانترنت في التجارة العالمية وإتاحة الفرصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لدخول المنافسة. (كافى، 2011، ص 81)

8- زيادة كفاءة الادارة من خلال تبسيط الإجراءات المتعددة وسرعة الانجاز ورفع مستوى أداء الخدمات.

9- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية بترشيد التكاليف وتقليل الصرف في إنجاز ومتابعة عمليات الادارة.

10- الغاء الأرشيف الوطني الورقي التقليدي واستبداله بالأرشيف الإلكتروني.

11- توفير بيانات للمستفيدين بصورة فورية واستبعاد عدد أكبر من العملاء في وقت واحد.

12- سهولة إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمنظمة أو المنظمات وكأنها وحدة مركبة واحدة.

13- إلغاء التأثيرات عامل الزمن والوقت. (فنديجي، 2014، ص 128)

خصائص الادارة الالكترونية

1- تقوم بالاعتماد على النظم المنظورة والبعد عن التنظيمات الجامدة حيث المؤسسات الشبكية والذكية والتي تقوم على أساس المعلومات والمعرفة.

2- إدارة بلا ورق تشمل مجموعة من الاساسيات حيث يوجد ورق لكن لا يستخدم بكافة وسائله بديلًا عنه الأرشيف الالكتروني والبريد الإلكتروني والرسائل الالكترونية والصوتية وتطبيقات المتابعة الآلية. (رضوان، 2012، ص 21)

3- إدارة بلا مكان وتعتمد أساساً على الانترنت والتكنولوجيا المنظورة في الاتصالات كاستخدام الهاتف المحمول والمؤتمرات الالكترونية الزرقاء.

4- إدارة الملفات والوثائق ألكتروني بدلاً من الحفظ والكتابة.

5- تتميز بالابتكار والاعتماد على المعرفة كأساس لتنفيذ الأعمال.

6- استخدام البريد الإلكتروني الصوتي بدلاً من الصادر والوارد. (تيش، 2014، ص 23)

7- أمن المعلومات من خصائصها قدرتها على حجب المعلومات والبيانات المهمة من خلال برامج حماية لا يسمح إلا لمن لهم الصلاحية بالوصول الى تلك المعلومات.

- 8- الرقابة المباشرة من سمات الإدارة الإلكترونية أنها تسمح للمؤسسة أو المنظمة بمتابعة موقع العمل المختلفة عن بعد من خلال الشاشات والكاميرات الرقمية المنتشرة داخلها.
- 9- الشفافية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية المباشرة التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات أو ما يتم إنجازه من أعمال. (عشور، 2010، ص 19)
- 10- الإدارة الإلكترونية هي إدارة بـلـازـمـانـ فالـعـالـمـ أـصـبـحـ يـعـمـلـ فـيـ الزـمـنـ الـحـقـيقـيـ 24ـ سـاعـةـ فـيـ الـيـوـمـ الـواـحـدـ فـكـرـةـ الـلـيـلـ وـالـنـهـارـ لـيـسـ لـهـاـ وـجـودـ فـيـ هـذـاـ الـعـصـرـ).
- 11- تهتم باكتشاف المشاكل بدلاً من حلها. (قديلجي، 2014، ص 122)

أسس الإدارة الإلكترونية

- 1- تعدد أساليب الإتصال مما يسهم بتتنوع الخدمات التي يمكن تقديمها للمستفيدين.
- 2- الشفافية والمسؤولية من شأنه جعل الإجراءات الإدارية أكثر كفاءة فاعلية.
- 3- توافر الأمان الإلكتروني فيما يتعلق بالبيانات الحساسة.
- 4- توفر الجودة وبالتالي إعادة النظر في العلاقات بين الأقسام الإدارية من خلال سياسة الاتصالات والمعلومات.
- 5- ضمان تقديم الخدمات لكل المستفيدين من خلال الأجهزة الإلكترونية. (الديس، محسن، 2018، ص 109)

فوائد الإدارة الإلكترونية

- 1- تسهيل إجراء الاتصال بين الإدارات المختلفة داخل المؤسسة وكذلك المؤسسات الأخرى.
- 2- النقة والموضوعية في أنجاز العمليات المختلفة داخل المؤسسة.
- 3- اختصار وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة.
- 4- تقليل استخدام الورق بشكل يعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق يؤدي ذلك لعدم الحاجة إلى أماكن التخزين والأرشفة والاستفادة منها في أمور أخرى.
- 5- تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابياً على عمل المؤسسة.
- 6- تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات وهذا ينعكس إيجابياً على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المستفيدين منها وتكون نوع الخدمات المقدمة أكثر جودة. (السالمي، 2009، ص 37-38)

الاعتماد المؤسسي والبرامجي

لحمة عن معايير ضمان الجودة في ليبيا

يعتمد المركز لاعتماد مؤسسات التعليم العالي على عدد من المعايير تم التوصل إليها من خلال الرجوع إلى المعايير العالمية الخاصة بالاعتماد وضمان الجودة وانتقاء المعايير التي تبدو ملائمة ومنسجمة مع أهداف وغايات برامج مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، ونظرًا لأهمية تطوير جودة المنظومة من خلال الأخذ بمنهجيات وأتباع اليات ضمان الجودة والاعتماد، لذا تم إنشاء المركز بناء على قرار رقم 164 لسنة 2006م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة سابقاً.

ويتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وهو جهة مخولة قانوناً بتطوير ومتابعة شؤون ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا بقرار رقم 340 لسنة 2008م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة سابقاً.

تأسيس المعايير الاعتماد

مع بداية عام 2008م تم إصدار دليل ضمان الجودة والاعتماد عن مركز ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.

والاسم القديم للمركز عبارة عن دليل لمحاور وإجراءات ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، ويشرح المبادئ الأساسية لنظام ومراحل تطبيق وآليات ضمان الجودة والاعتماد حيث تصف الإجراءات والعمليات التي يتوقع من مؤسسات التعليم العالي القيام بها لإدارة عمليات الجودة والتحسين المستمر داخلها. (دليل مركز ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2007، ص 3)

المعيار:- هو مجموعة من المؤشرات تدرج ضمن إطار أو مورد مشترك. (المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2016، ص 5)

المؤشرات:- مجموعة من المقاييس الكمية والتوعوية تستخدم لتتبع الأداء بمرور الوقت للاستدلال على مدى تلبية مستويات الأداء المتفق عليها وهي نقاط الفحص التي تراقب التقدم نحو تحقيق المعايير.

معايير الاعتماد:- هي مكونات أساسية لتقيم المؤسسة التعليمية والتدريبية يتم تحديدها في الدليل الصادر من المركز.

(المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، الإصدار الرابع ،2023، ص6)

الاعتماد:- هو عملية تأكيد من أن المؤسسة استوفت الحد الأدنى من معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي يمنحك المركز بموجهاً وثيقة بذلك.

الاعتماد المؤسسي:- هو وثيقة ضرورية يمنحكها المركز تؤكد قدرة المؤسسة على تحقيق رسالتها وأهدافها المعلنة وفق معايير الاعتماد المؤسسي.

الاعتماد البرامجي:- وثيقة ضرورية يمنحكها المركز تؤكد قدرة البرنامج على تحقيق رسالته وأهدافه المعلنة وفق معايير الاعتماد البرامجي. (المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، الإصدار الأول ،2023، ص8)

الجانب المنهي والإجراءات العملية للدراسة

مجتمع الدراسة:- يتمثل مجتمع الدراسة في كلية صرمان للعلوم والتكنولوجيا وتحديداً أعضاء هيئة التدريس ومدراء المكاتب ورؤساء الأقسام العلمية.

عينة الدراسة:- تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة وفق النسبة العلمية المستخدمة في البحث العلمي والتي كانت (58) مفردة وبعد توزيع استمار الاستبيان على عينة الدراسة تم الحصول على (55) مفردة تتمثل مجتمع الدراسة وكان الفاقد منها (3) استبيانات.

منهج الدراسة:- تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل البيانات والمعلومات وتقديرها وقياس النتائج.

أسلوب جمع البيانات:- قام الباحثان بإعداد وتصميم صحيفة استبيان لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع الدراسة التي تخدم هدف الدراسة.

جدول رقم (1) يوضح عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستثمارات القابلة للتحليل

نسبة الاستثمارات القابلة للتحليل %	عدد الاستثمارات القابلة للتحليل	عدد الاستثمارات المستبعدة	عدد الاستثمارات المسترجعة	عدد الاستثمارات الموزعة
% 89	51	4	55	58

الجدول رقم (1) يوضح نسبة عدد الاستثمارات القابلة للتحليل(89%) من عدد الاستثمارات المسترجعة مما يدل ذلك على وعي عينة الدراسة بفترات محاور الاستمارة.

وحيث تم استخدام مقياس ليكرث الثلاثي لقياس آراء المبحوثين من عينة الدراسة حول فترات محاور الاستبيان وكما موضح بالجدول التالي.

جدول رقم (2) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية ودرجة الاستجابة للمحور المستقل والتابع

درجة الاستجابة	المدى	ت
غير موافق	1.00 - 1.66	1
محايد	1.67 - 2.33	2
موافق	2.34 - 3.00	3

الجدول رقم (2) يوضح مقياس ليكرث الثلاثي لمدى درجات الاستجابة حيث تم ترميزها كما يلي. غير موافق رقم(1) من(1.00-1.66) ، محايد رقم(2) من(1.67-2.33)، موافق رقم(3) من(2.33- 1.67) كما موضح في الجدول.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

1- تحليل الانحدار البسيط :- لاختبار الأثر المنفرد لكل بُعد من أبعاد الإدارة الإلكترونية (المتغير المستقل)، على الأداء المؤسسي والبرامجي (المتغير التابع).

2- تحليل الانحدار المتعدد:- لاختبار الأثر المشترك لجميع أبعاد الإدارة الإلكترونية معاً على المتغير التابع.

3- معامل التحديد(R^2) :- لتحديد النسبة المئوية من التباين في المتغير التابع (الأداء المؤسسي) التي يفسرها المتغير المستقل (أبعاد الإدارة الإلكترونية).

ثبات أداة الدراسة

جدول (3) يوضح معاملات الثبات لمحتوى أداة الدراسة الثبات

معامل الثبات (α)	عدد الفقرات	البعد
0.89	8	بعد النظام الإلكتروني المستخدم
0.85	8	بعد الكوادر البشرية المتخصصة
0.91	8	بعد وعي وثقافة الإدارة العليا
0.87	8	بعد جودة البنية التحتية
0.93	32	الأبعاد الكلية للمتغير المستقل (الإدارة الإلكترونية)
0.92	15	أداء الاعتماد المؤسسي والبرامجي (المتغير التابع)

تشير قيم معامل ألفا كرو نباخ(Cronbach's Alpha) أن الاستبيان يتمتع بدرجة ثبات جيدة هذا يعني أن أداة الدراسة (الاستبيان) متسقة داخلياً وموثوقة، ويدل ذلك على قوة ثبات فقرات الاستبيان وأن المقياس صالح لقياس ما وضع من أجله.

اختبار التوزيع الطبيعي(Normality Test)
لتحديد نوع الاختبارات الإحصائية المناسبة (المعلمية/اللامعلمية) يجب التحقق من طبيعية توزيع البيانات نعتمد هنا على معاملي الانتواء (Skewness) والقرطاح (Kurtosis).

جدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي

طبيعة التوزيع	التفرطح(Kurtosis)	الانتواء(Skewness)	البعد
طبيعي	-0.15	0.25	بعد النظام الإلكتروني المستخدم
طبيعي	0.40	-0.32	بعد الكوادر البشرية المتخصصة
طبيعي	-0.22	0.18	بعد وعي وثقافة الإدارة العليا
طبيعي	0.05	-0.10	بعد جودة البنية التحتية
طبيعي	0.50	0.35	أداء الاعتماد المؤسسي والبرامجي

يتضح من جدول رقم (4) قيم الانتواء ولقرطاح لجميع الأبعاد انها تقع ضمن النطاق المقبول (± 1) فهذا يشير إلى أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً(Normal Distribution) هذا يبرر استخدام الإحصاءات المعلمية مثل المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار.

تحليل محاور الدراسة
أولاً:- تحليل نتائج المتغير المستقل (أبعاد الإدارة الإلكترونية)
1- بعد النظام الإلكتروني المستخدم

جدول (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لفقرات النظام الإلكتروني المستخدم بالكلية

درجة الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت
موافق	0.40	2.80	تعتمد الكلية على أنظمة إلكترونية لإدارة السجلات الأكademية والإدارية.	1
موافق	0.65	2.55	يوفّر النظام الإلكتروني أدوات لتوثيق وتخزين ملفات الجودة والمعايير الأكademية.	2
موافق	0.52	2.68	تستخدم الكلية نظاماً إلكترونياً موحداً يدعم العمليات الأكademية والإدارية	3
موافق	0.48	2.70	يساهم النظام الإلكتروني في عملية جمع البيانات وتحليلها لدعم قرارات الاعتماد.	4
موافق	0.36	2.85	توفر الإدارة الإلكترونية إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات بسهولة ودقة.	5
موافق	0.25	2.90	تساعد أنظمة الإدارة الإلكترونية في تسريع عمليات القبول والتسجيل للطلبة.	6
موافق	0.70	2.45	يتيح النظام الإلكتروني متابعة الأداء الأكademي وتقييم البرامج بشكل دوري.	7
موافق	0.60	2.38	يتم تحديث النظام الإلكتروني بشكل مستمر ليتناسب مع متطلبات الاعتماد الأكademي.	8
موافق	0.50	2.66	الفقرات كل	

تشير النتائج الإجمالية لبعد النظام الإلكتروني المستخدم إلى درجة استجابة عامة موافق بمتوسط حسابي قدره (2.66) وانحراف معياري (0.50) مما يعكس اعتماداً جيداً للكلية على هذه الأنظمة في إدارة عملياتها. يظهر التحليل التفصيلي أن النظام يحقق أعلى مستويات الفعالية في الجوانب الإجرائية والتغشيلية، حيث سجلت الفقرتان المتعلقة بتنمية عاليات القبول والتسجيل (2.90) وتوفير الوصول السهل والدقيق للبيانات (2.85) أعلى المتوسطات، مما يؤكد نجاح الإدارة الإلكترونية في تحقيق الكفاءة في الإجراءات الأساسية والوصول للمعلومات، ومع ذلك تكشف البيانات عن وجود تحديات رئيسية في الجوانب الاستراتيجية والجودة، حيث سجلت الفقرتان المتعلقة بتحديث النظام بشكل مستمر ليتماشى مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي (2.38) ومتابعة وتقييم البرامج بشكل دوري (2.45). أدى ذلك إلى أن النظام يواجه صعوبة في مواكبة المتطلبات المتغيرة للجودة والاعتماد، وربما يستخدم بشكل أساسي كأداة لحفظ السجلات بدلاً من كونه أداة لتحليل ودعم عمليات التحسين المستمر وتقييم الأداء الأكاديمي، خاصة مع وجود تباين ملحوظ في آراء المستجيبين حول فعالية النظام في دعم الجودة. هذا التباين بين الأداء التشغيلي القوي (القبول والتسجيل) والأداء الاستراتيجي الضعيف (التحديث والجودة) يتطلب توجيه جهود التطوير لتعزيز مرونة النظام وقدراته التحليلية لدعم قرارات الاعتماد الأكاديمي بشكل أكبر.

2- بُعد الكوادر البشرية المتخصصة

جدول (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لفقرات الكوادر البشرية المتخصصة بالكلية

نوع الفقرة	درجة الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	نوع الفقرة
1	موافق	0.55	2.60	تمنك الكلية كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في مجالات الجودة	1
2	موافق	0.62	2.40	توفر الكلية برامج تدريبية كافية لتأهيل العاملين على استخدام الإدارة الإلكترونية	2
3	موافق	0.45	2.75	يتم تعيين مسؤولين متخصصين في الإدارة الإلكترونية وتقنيات المعلومات.	3
4	موافق	0.70	2.30	تحرص الكلية على تدريب وتطوير كوادرها في مجال الاعتماد والجودة بشكل مستمر.	4
5	موافق	0.60	2.50	الكوادر المعنية بالاعتماد تتبع بانتظام التطورات والمعايير المحلية والدولية.	5
6	موافق	0.48	2.70	يوجد تنسيق فعال بين الكوادر البشرية والأقسام الأكademية لتحقيق الاعتماد.	6
7	محايد	0.40	2.80	تتمتع الكوادر المسئولة عن الجودة بالكفاءة في توثيق البيانات وإعداد التقارير المطلوبة للاعتماد.	7
8	محايد	0.75	2.25	يتوافر العدد الكافي من المختصين لدعم تنفيذ مشاريع التحول الرقمي والاعتماد الأكاديمي.	8
	موافق	0.57	2.54	الفقرات كل	

تبين النتائج الإجمالية لبعد الكوادر البشرية المتخصصة إلى درجة استجابة عالية بمتوسط حسابي كلي قدره (2.54) وانحراف معياري (0.57)، مما يعكس تقييماً إيجابياً لوجود الموارد البشرية المؤهلة داخل الكلية لدعم الإدارة الإلكترونية ومتطلبات الجودة.

ويُظهر التحليل التفصيلي أن الكلية تتمتع بنقاط قوة واضحة في الجوانب التنفيذية، حيث سجلت أعلى المتوسطات للفقرات المتعلقة بكفاءة الكوادر في توثيق البيانات وإعداد تقارير الاعتماد (2.80)، ويليها تعيين مسؤولين متخصصين في الإدارة الإلكترونية وتقنيات المعلومات (2.75)، إضافة إلى التنسيق الفعال بين الكوادر والأقسام لتحقيق الاعتماد" (2.70)، مما يدل على أن الكوادر الموجودة لديها المهارات الأساسية المطلوبة لإنجاز متطلبات التوثيق والتنظيم، وعلى النقيض تكشف تحديات جوهيرية تتطلب المعالجة الفورية حيث سجلت الفقرتان المتعلقة بتتوافر العدد الكافي من المختصين لدعم مشاريع التحول الرقمي والاعتماد (2.25) والحرص على تدريب وتطوير الكوادر في مجال الاعتماد والجودة بشكل مستمر (2.30) أدنى المتوسطات ويدرجها استجابة متوسطة مصحوبة بأعلى انحرافين معياريين 0.75 و 0.70 على التوالي، وهذا يشير بوضوح إلى نقص حاد في عدد المختصين للغطية الأبناء المتزايدة للتحول الرقمي في الاعتماد الأكاديمي والقصور في برامج التدريب والتطوير المستمرة الأمر الذي قد يؤدي إلى تناكل كفاءة الكوادر الحالية بمرور الوقت وجود تباين كبير في تصورات المستجيبين حول مدى كفاية الدعم البشري والتدريبي، وبينما تمتلك الكلية كوادر كفؤة في العمل الروتيني والإجرائي فإنها تحتاج إلى تعزيز هذه الكوادر كماً و نوعاً عبر التوظيف والتأهيل المستمر لتلبية متطلبات المستقبل الاستراتيجية.

3- بُعد وعي وثقافة الإدارة العليا

جدول (7) يوضح المتosteats الحسابية والانحراف المعياري لفقرات وعي وثقافة الإدارة العليا بالكلية

درجة الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت
محايد	0.85	1.90	هناك مقاومة من بعض الموظفين لاعتماد الأنظمة الإلكترونية في العمليات الإدارية.	1
موافق	0.20	2.95	ُظهرت الإدارة العليا إدراكاً واضحاً لأهمية الاعتماد المؤسسي والبرامجي.	2
موافق	0.35	2.88	تضعف الإدارة العليا تحقيق الاعتماد ضمن أولويات خططها الاستراتيجية.	3
موافق	0.48	2.70	تلزم الإدارة العليا بتوفير الدعم المطلوب لتطبيق معايير الجودة.	4
موافق	0.36	2.85	تشجع الإدارة العليا التحول الرقمي وتطوير الإدارة الإلكترونية في المؤسسة.	5
موافق	0.55	2.60	تسعى الإدارة العليا لنشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس والموظفين.	6
موافق	0.60	2.50	تعقد اجتماعات دورية لمناقشة مدى التقدم في تحقيق معايير الاعتماد.	7
موافق	0.42	2.78	تدعم الإدارة العليا المشاركة في الدورات وورش العمل الخاصة بالجودة والاعتماد.	8
موافق	0.48	2.65	الفقرات ككل	

تشير النتائج الإجمالية لبعد وعي وثقافة الإدارة العليا إلى درجة استجابة عالية بمتوسط حسابي كلي قدره (2.65) وأنحراف معياري (0.48)، مما يدل على أن المستجيبين يرون أن الإدارة العليا لديها وعيًا وثقافة إيجابية وقوية تجاه قضايا الجودة والتحول الرقمي والاعتماد الأكاديمي.

ويتبين من التحليل التفصيلي أن القوة الأبرز في هذا البعد تكمن في إدراك الإدارة العليا لأهمية الاعتماد المؤسسي والبرامجي ووضعه كأولوية استراتيجية، حيث سجلت الفقرة المتعلقة بإدراك أهمية الاعتماد المؤسسي والبرامجي أعلى متوسط (2.95) بأدنى انحراف معياري (0.20)، مما يعكس اتفاقاً تاماً بين المستجيبين على هذا الإدراك، وتليها أن الإدارة العليا تضع تحقيق الاعتماد ضمن أولويات خطط الاستراتيجية (2.88)، وكما تسجل الإدارة العليا نقاطاً عالية في تشجيع التحول الرقمي وتطوير الإدارة الإلكترونية (2.85)، والالتزام بتوفير الدعم المطلوب لتطبيق معايير الجودة" (2.70)، مما يدل على وجود الدعم والنية الصادقة للتحول، وفي المقابل تبرز نقطة ضعف وحيدة لكنها مهمة جداً وهي المتعلقة بوجود مقاومة من بعض الموظفين لاعتماد الأنظمة الإلكترونية والتي سجلت أدنى متوسط (1.90) وبأعلى انحراف معياري (0.85) وبدرجة استجابة متوسطة، ويجب ملاحظة أن هذه الفقرة صيغت بشكل سلبي (مقاومة)، لذا فإن المتوسط المنخفض هنا يدل على موافقة متوسطة على وجود هذه المقاومة.

كما أن الانحراف المعياري المرتفع جداً يشير إلى وجود تباين كبير في الرأي حول مدى انتشار هذه المقاومة، ربما بين أقسام أو مستويات وظيفية مختلفة. وهذا يوضح أن التحدي الأساسي للقيادة العليا ليس في الوعي أو التخطيط بل في نشر ثقافة الجودة الرقمية وتذليل مقاومة التغيير على مستوى الموظفين التنفيذيين بالرغم من أن الإدارة العليا تسعى لنشر هذه الثقافة (2.60)

4- بعد جودة البنية التحتية

جدول (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لفقرات جودة البنية التحتية بالكلية

ن	العبارات			
ن	درجة الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1	موافق	0.48	2.70	توفر في الكلية البنية التحتية التكنولوجية الازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.
2	محايد	0.90	1.80	تواجه الكلية مشكلات في استقرار أنظمة الإدارة الإلكترونية وصيانتها بشكل مستمر.
3	موافق	0.53	2.65	تعتمد الكلية على أنظمة تخزين الكترونية فعالة وآمنة لحفظ الوثائق والمعلومات.
4	محايد	0.70	2.20	يتم تخصيص ميزانية سنوية لتحديث وتطوير البنية التحتية بشكل مستمر.
5	موافق	0.36	2.85	القاعات الدراسية والمعلم مزودة بالأدوات والأجهزة الإلكترونية التي تدعم الجودة التعليمية.
6	موافق	0.65	2.55	يوجد دعم فني متخصص لصيانة وتطوير البنية التحتية بشكل دوري في نظم الإدارة الإلكترونية.
7	موافق	0.70	2.45	توفر شبكة الانترنت في الكلية تدعم العمليات التعليمية والإدارية بكفاءة.
8	محايد	0.75	2.30	البنية التحتية الرقمية في المؤسسة توافق المتطلبات الوطنية والدولية للاعتماد.
	موافق	0.63	2.44	الفقرات كل

تشير النتائج الإجمالية لبعد جودة البنية التحتية إلى درجة استجابة عالية بمتوسط حسابي كلي قدره (2.44) وانحراف معياري (0.63) وهو ما يعكس تقديرًا إيجابياً لوجود المكونات الأساسية للبنية التحتية التكنولوجية في الكلية. ويُظهر التحليل التفصيلي أن الكلية تتمتع ببنية قوية واضحة في توفير الوسائل التكنولوجية لدعم العملية التعليمية، حيث سجلت الفقرة المتعلقة بتزويد القاعات الدراسية والمعلم بالآدوات والأجهزة الإلكترونية أعلى متوسط (2.85) مما يؤكد ترتكز الكلية على دعم الجودة التعليمية التكنولوجية، كما أن الكلية تحقق مستوى عاليًا في توافر البنية التحتية التكنولوجية الازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية(2.70) وفي فعالية وأمان أنظمة التخزين الإلكترونية (2.65).

في المقابل تبرز تحديات جوهرية تتطلب المعالجة الفورية حيث سجلت الفقرة المتعلقة بتخصيص ميزانية سنوية لتحديث وتطوير البنية التحتية بشكل مستمر أدنى متوسط (2.20) وبدرجة استجابة متوسطة، مما يشير إلى أن الكلية تعتمد على بنية تحتية موجودة دون خطة تمويل واضحة أو كافية لتحديثها ومواكبة التطورات، ويفيد هذا الضعف أيضًا انخفاض الموافقة على أن البنية التحتية الرقمية توافق المتطلبات الوطنية والدولية للاعتماد بمتوسط (2.30)، مما يدل على وجود فجوة بين البنية التحتية الحالية والمعايير المتقدمة.

أما الفقرة المتعلقة بمواجهة الكلية مشكلات في استقرار أنظمة الإدارة الإلكترونية وصيانتها بشكل مستمر فقد سجلت أدنى متوسط (1.80) وبأعلى انحراف معياري (0.90)، فإن المتوسط المنخفض هنا يدل على رفض المستجيبين لوجود مشكلات مستمرة في الاستقرار والصيانة أي أن الأنظمة مستقرة نسبياً، لكن الانحراف المعياري المرتفع جداً يشير إلى تباين حاد في التجربة حيث يرى البعض استقراراً تاماً بينما يرى آخرون بدرجة أقل وجود بعض المشكلات.

بشكل عام الكلية (الإدارة عليا) لديها إرادة قوية وأدوات تشغيلية والنظام الإلكتروني جيدة، لكنها تعاني من فجوة في الاستثمار الداعم للبنية التحتية والتدريب، مما قد يؤدي إلى إعادة التحول الرقمي ونجاح جهود الاعتماد، ويجب على الكلية تحويل الوعي القيادي إلى التزام مالي وتشغيلي فعلي لتعزيز البنية التحتية وتأهيل الكوادر وهي الجوانب الأضعف.

ثانيًاً محور الاعتماد المؤسسي والبرامجي (المتغير التابع)

جدول (9) يوضح المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لفقرات أداء الاعتماد المؤسسي والبرامجي بالكلية

ن	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	يساهم النظام الإلكتروني في تسريع الإجراءات الإدارية والأكاديمية بما يعزز فرص الاعتماد الأكاديمي.	2.75	0.45	موافق
2	يتم استخدام مخرجات النظام الإلكتروني في إعداد التقارير المطلوبة لملف الاعتماد الأكاديمي.	2.80	0.40	موافق
3	استخدام النظام الإلكتروني ساهم في تحسين الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ معايير الجودة.	2.65	0.53	موافق
4	ساهمت خصائص النظام الإلكتروني في تحقيق مستويات عالية من الجاهزية للاعتماد المؤسسي والبرامجي.	2.55	0.60	موافق
5	تحرص المؤسسة على إشراك الكوادر البشرية في خطط التطوير والاعتماد.	2.70	0.48	موافق
6	ينعكس أداء الكوادر المتخصصة على فعالية تنفيذ خطة الاعتماد.	2.85	0.36	موافق
7	وجود الكوادر المؤهلة ساهم في تسريع عملية الحصول على الاعتماد.	2.60	0.55	موافق
8	يوجد نظام داخلي لضمان الجودة وتحسين العمليات الأكademية والإدارية.	2.90	0.25	موافق
9	يتم إعداد ومتابعة تقارير دورية لقياس مدى التقدم في تحقيق الاعتماد.	2.78	0.42	موافق
10	تم استيفاء معظم متطلبات الاعتماد المؤسسي والبرامجي بنجاح.	2.40	0.70	موافق
11	يتم تنفيذ البرامج الأكademية وفق معايير محددة وواضحة.	2.88	0.32	موافق
12	يتم تقييم الأداء الأكademي والإداري بشكل منتظم.	2.70	0.48	موافق
13	تحقق المؤسسة أهدافها الاستراتيجية وفقاً لمعايير الاعتماد المعتمدة.	2.65	0.53	موافق
14	يوجد نظام فعال لمتابعة مخرجات البرامج الأكademية وتطويرها.	2.50	0.60	موافق
15	تعتقد أن استخدام الإدارة الإلكترونية يسهم في تحسين جودة البرامج الأكademية.	2.80	0.40	موافق
	الفقرات كل	2.69	0.44	موافق

تشير النتائج الإجمالية لمحور الاعتماد المؤسسي والبرامجي (المتغير التابع إلى درجة استجابة موافق بمتوسط حسابي كلي مرتفع قدره (2.69) وانحراف معياري منخفض نسبياً (0.44) مما يدل على أن المستجيبين يوافدون على أن الكلية حققت مستوى جيداً من الأداء والتقدم نحو تحقيق الاعتماد الأكademي وأن هناك اتفاقاً نسبياً حول هذا الإنجاز.

أولاًً نقاط القوة الرئيسية:- تتركز أعلى المتوسطات في الجوانب المتعلقة بتنظيم العمليات والجودة الهيكيلية حيث سجلت الفقرات التالية أعلى مستويات الموافقة.

1- يوجد نظام داخلي لضمان الجودة وتحسين العمليات الأكademية والإدارية (2.90) بأدنى انحراف معياري (0.25) مما يدل على أن النظام الهيكلي للجودة هو أقوى العناصر ومتقن عليه بشكل كبير.

2- يتم تنفيذ البرامج الأكademية وفق معايير محددة وواضحة (2.88) مما يؤكد أن الإطار التشغيلي للبرامج يتم وفق أسس منهجية.

3- ينعكس أداء الكوادر المتخصصة على فعالية تنفيذ خطة الاعتماد (2.85) مما يبرز الدور الحيوي للكفاءات البشرية في ترجمة الخطط إلى واقع.

4- يتم استخدام مخرجات النظام الإلكتروني في إعداد التقارير المطلوبة لملف الاعتماد الأكademي (2.80) مما يؤكّد العلاقة الإيجابية المباشرة بين الإدارة الإلكترونية ومتطلبات التوثيق للاعتماد.

ثانيًّا نقاط التحدي والتحسين:- تتركز أدنى المتوسطات في الجوانب المتعلقة بالنتائج النهائية والجاهزية الشاملة حيث سجلت الفقرات التالية أقل مستويات الموافقة.

1- تم استيفاء معظم متطلبات الاعتماد المؤسسي والبرامجي بنجاح (2.40) بأعلى انحراف معياري (0.70) المتوسط المنخفض نسبياً والانحراف المرتفع يشير إلى أن المستجيبين لا يوافدون بالقدر الكافي على استيفاء معظم المتطلبات بنجاح، وأن هناك تبايناً في التقييم حول مدى اكمال الإنجاز الفعلي للاعتماد.

2- يوجد نظام فعال لمتابعة مخرجات البرامج الأكademية والتطوير (2.50) مما يشير إلى أن الكلية بحاجة لتعزيز آليات الرصد والقياس لمخرجات التعلم وهي عناصر حاسمة في تقييم الجودة البرامجية.

3- ساهمت خصائص النظام الإلكتروني في تحقيق مستويات عالية من الجاهزية للاعتماد المؤسسي والبرامجي (2.55) وهو ما يتوافق مع التحليل السابق الذي أشار إلى أن النظام الإلكتروني لا يستخدم بالشكل الكافي لدعم الجوانب الاستراتيجية للاعتماد (التحديث والتقييم).

ثالثاً/ اختبار فرضيات الدراسة

1- **الفرضية الرئيسية:** الفرض الصافي/ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإدارة الإلكترونية في تحقيق الأداء المؤسسي والبرامجي لدى كلية صرمان للعلوم والتكنولوجيا.
الفرض البديل: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإدارة الإلكترونية في تحقيق الأداء المؤسسي والبرامجي لدى كلية صرمان للعلوم والتكنولوجيا.

جدول (10) يوضح نتائج ملخص نموذج الانحدار المتعدد

المؤشر	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	قيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة	القرار
قيمة المؤشر	0.789	0.623	68.52	0.000	قبول الفرض البديل

نستنتج من جدول رقم(10) أنها توجد علاقة وأثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لجميع أبعاد الإدارة الإلكترونية في تحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي عند مستوى الدلالة ($p < 0.05$).
الأثر النسبي لأبعاد الإدارة الإلكترونية على الأداء (معاملات الانحدار)

جدول (11) يوضح أهمية الأبعاد في المساهمة في لتحقيق الأداء المؤسسي والبرامجي ضمن النموذج المتعدد

المتغير المستقل	معامل الانحدار المعياري (β)	معامل الانحدار	قيمة المحسوبة	مستوى الدلالة	الأثر الجزئي
النظام الإلكتروني المستخدم	0.420	0.420	4.80	0.000	DAL إحصائياً
الكواذر البشرية المتخصصة	0.250	0.250	3.15	0.002	DAL إحصائياً
وعي وثقافة الإدارة العليا	0.180	0.180	2.05	0.045	DAL إحصائياً
جودة البنية التحتية	0.105	0.105	1.10	0.028	DAL إحصائياً

جدول رقم (11) يوضح استخدام الانحدار البسيط لدراسة أثر كل بُعد من أبعاد الإدارة الإلكترونية على تحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي بشكل منفصل.

2- اختبار فرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى: -**بعد النظام الإلكتروني وتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي**
الفرض الصافي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين **بعد النظام الإلكتروني المستخدم وتحقيق الأداء المؤسسي والبرامجي**.
الفرض البديل: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين **بعد النظام الإلكتروني المستخدم وتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي**.

جدول (12) نتائج اختبار الانحدار الخطي لفرضية الفرعية الأولى

القيمة	المؤشر الإحصائي	معامل الارتباط	معامل التحديد (R ²)	مستوى الدلالة
0.750	0.563	0.563	0.000	

تم رفض الفرض الصافي وقبول الفرض البديل بما أن مستوى الدلالة ($p=0.000$) أقل من (0.05) فهذا يعني أن هناك أثراً إيجابياً ذو دلالة إحصائية قوية جداً **بعد النظام الإلكتروني المستخدم وتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي**.

ويُعد هذا **البعد الأقوى** تأثيراً بين الأبعاد الأربع حيث يشير معامل التحديد ($R^2 = 0.563$) إلى أن النظام الإلكتروني يفسر (56.3%) من التباين في أداء الاعتماد.

الفرضية الفرعية الثانية: -**بعد الكواذر البشرية المتخصصة وتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي**
الفرض الصافي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين **بعد الكواذر البشرية وتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي**.
الفرض البديل: - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين **بعد الكواذر البشرية المتخصصة وتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي**.

جدول (13) نتائج اختبار الانحدار الخطى للفرضية الفرعية الثانية

مستوى الدلالة	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط	المؤشر الإحصائى
			القيمة
0.0012	0.462	0.680	

رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض البديل بما أن مستوى الدلالة ($p=0.0012$) أقل من (0.05) فهذا يدل على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبعد الكوادر البشرية المتخصصة على تحقيق الاعتماد المؤسسى والبرامجي، ويشير معامل التحديد($R^2=0.462$) إلى أن الكوادر البشرية تساهم في تفسير(46.2%) من التباين الحالى فى أداء الاعتماد.

الفرضية الفرعية الثالثة:- بُعد وعي وثقافة الإدارة العليا وتحقيق الاعتماد المؤسسى والبرامجي
الفرض الصفرى:- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بُعد وعي وثقافة الإدارة العليا وتحقيق الاعتماد المؤسسى والبرامجي.

الفرض البديل :- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بُعد وعي وثقافة الإدارة العليا وتحقيق الاعتماد المؤسسى والبرامجي.

جدول (14) نتائج اختبار الانحدار الخطى للفرضية الفرعية الثالثة

مستوى الدلالة	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط	المؤشر الإحصائى
			القيمة
0.000	0.518	0.720	

رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض البديل بما أن مستوى الدلالة ($p = 0.000$) أقل من (0.05) فهذا يؤكد وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية قوية لبعد وعي وثقافة الإدارة العليا على تحقيق الاعتماد المؤسسى والبرامجي، ويشير معامل التحديد ($R^2=0.518$) وهذا البعد يحتل المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير حيث يفسر (51.8%) من التباين في أداء الاعتماد.

الفرضية الفرعية الرابعة:- بُعد جودة البنية التحتية وتحقيق الاعتماد المؤسسى والبرامجي
الفرض الصفرى:- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بُعد جودة البنية التحتية وتحقيق الاعتماد المؤسسى والبرامجي.

الفرض البديل:- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بُعد جودة البنية التحتية وتحقيق الاعتماد المؤسسى والبرامجي.

جدول (15) نتائج اختبار الانحدار الخطى للفرضية الفرعية الرابعة

مستوى الدلالة	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط	المؤشر الإحصائى
			القيمة
0.0083	0.302	0.550	

بما أن مستوى الدلالة ($p = 0.0083$) أقل من (0.05) فهذا يدل على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبعد جودة البنية التحتية على تحقيق الاعتماد المؤسسى والبرامجي، ومع ذلك يُعد هذا البعد الأقل تأثيراً بين الأبعاد الأربع حيث يفسر (30.2%) فقط من التباين في أداء الاعتماد($R^2 = 0.302$).

النتائج

نتائج الدراسة من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلى.
أولاً/ النتائج النظرية

- أن تطبيق الإدارة الإلكترونية أصبح ضرورة لمؤسسات التعليم العالي طالما أنها تعمل في بيئة سريعة التغيير ومن أجل مواكبة كافة التغيرات وضمان استمراريتها في المستقبل.
- أن الهدف من تطبيقات الإدارة الإلكترونية هو أيجاد مؤسسات تعليمية قادرة على التعامل مع معطيات عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعد الإدارة الإلكترونية أحد الأساليب الحديثة والتي تمكن الكلية من الاستفادة من تطبيقاتها المختلفة بهدف تطوير أدائها الإداري والأكاديمي.
- تظهر أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الأنشطة الإدارية والأكاديمية بالكلية للحد من التعقيدات الإدارية وتبسيط الإجراءات وإنجاز الأعمال الإدارية وتحقيق الأداء المؤسسى والبرامجي.
- أن تطوير أداء المؤسسة التعليمية قيد الدراسة بمختلف أبعادها يعد هدفاً محورياً لتطبيقات الإدارة الإلكترونية لتحقيق الأداء المؤسسى والبرامجي.

ثانياً/ النتائج التطبيقية

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية.

أولاً- أظهرت نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية:- تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي ينص على أنها توجد علاقة وأثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لجميع أبعاد الإدارة الإلكترونية على الأداء المؤسسي والبرامجي لدى كلية صرمان للعلوم والتكنولوجيا عند مستوى الدلالة ($p < 0.05$).
ثانياً- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:-

1- الفرضية الأولى:- كان أعلى مستوى بعد النظام الإلكتروني المستخدم إلى درجة استجابة عامة موافق بمتوسط حسابي قدره (2.66) وانحراف معياري (0.50). مما يعكس اعتماداً جيداً للكليّة على هذه الأنظمة في إدارة عملياتها. تم رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض البديل بما أن مستوى الدلالة ($p = 0.000$) أقل من (0.05) فهذا يعني أن هناك أثراً إيجابياً ذو دلالة إحصائية قوية جداً بعد النظام الإلكتروني المستخدم على الأداء المؤسسي والبرامجي. ويعُد هذا البُعد الأقوى تأثيراً بين الأبعاد الأربع، حيث يشير معامل التحديد ($R^2 = 0.563$) إلى أن النظام الإلكتروني يفسر (56.3%) من التباين في أداء الاعتماد.

2- الفرضية الثانية:- وكان بعد الكوادر البشرية المتخصصة درجة استجابة عالية بمتوسط حسابي كلي قدره (2.54) وانحراف معياري (0.57)، مما يعكس تقبيماً إيجابياً لوجود الموارد البشرية المؤهلة داخل الكلية لدعم الإدارة الإلكترونية ومتطلبات الجودة.

حيث تم رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض البديل بما أن مستوى الدلالة ($p = 0.0012$) أقل من (0.05) فهذا يدل على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بعد الكوادر البشرية المتخصصة على الأداء المؤسسي والبرامجي. ويشير معامل التحديد ($R^2 = 0.462$) إلى أن الكوادر البشرية تساهُم في تفسير (46.2%) من التباين الحاصل في أداء الاعتماد.

3- الفرضية الثالثة:- وكان المستوى الأعلى بعد وعي وثقافة الإدارة العليا التي يلي بعده النظام الإلكتروني المستخدم حيث كانت درجة الاستجابة عالية بمتوسط حسابي كلي قدره (2.65) وانحراف معياري (0.48)، مما يدل على أن المستجيبين يرون أن الإدارة العليا لديها وعيًا وثقافة إيجابية وقوية تجاه قضايا الجودة والتحول الرقمي والاعتماد الأكاديمي.

حيث تم رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض البديل بما أن مستوى الدلالة ($p = 0.000$) أقل من (0.05) فهذا يؤكد وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية قوية بعد وعي وثقافة الإدارة العليا على الأداء المؤسسي والبرامجي. ويشير معامل التحديد ($R^2 = 0.518$) فإن هذا البُعد يحتل المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير حيث يفسر (51.8%) من التباين في أداء الاعتماد.

3- الفرضية الرابعة:- كان أدنى مستوى موافقة بعد جودة البنية التحتية حيث كانت درجة الاستجابة عالية بمتوسط حسابي كلي قدره (2.44) وانحراف معياري (0.63) مما يجعله الحلقة الأضعف وهو ما يعكس تقبيماً إيجابياً لوجود المكونات الأساسية للبنية التحتية التكنولوجية في الكلية.

وبما أن مستوى الدلالة ($p = 0.0083$) أقل من (0.05) فهذا يدل على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بعد جودة البنية التحتية على الأداء المؤسسي والبرامجي، ومع ذلك يُعد هذا البُعد الأقل تأثيراً بين الأبعاد الأربع حيث يفسر (30.2%) فقط من التباين في أداء الاعتماد. ($R^2 = 0.302$)

الوصيات

1- التعرف على المتطلبات بعد جودة البنية التحتية والتحديات التي تحد من استخدام هذه التقنيات فيما يخص الموارد البشرية والمادية وصناعة البرمجيات الإلكترونية بالإضافة إلى العمل على إنشاء قاعدة بيانات في الكلية وربط كل المكاتب والاقسام بها بما يوفر سرعة تبادل المعلومات والوصول إليها.

2- توفير البيئة المناسبة والمناخ الملائم لنشر ثقافة العمل الإلكتروني من خلال إقامة الندوات وورش العمل وعقد المؤتمرات المتعلقة بمجال الإدارة الإلكترونية بالإضافة إلى مناقشة الآليات التحول نحو الإدارة الإلكترونية.

4- استقطاب الكفاءات البشرية المتميزة في مجال الإدارة الإلكترونية مثل الخبراء في مجال تصميم وتطوير البرامج الإلكترونية للاستفادة من خبراتهم في إنتاج البرامج الإلكترونية وتحديث وصيانة الأجهزة الإلكترونية في المؤسسة.

5- إعداد دليل خاص بمفهوم الإدارة الإلكترونية وأهدافها وأهميتها ومجالاتها المختلفة في العمل الإداري بما يساعده في نشر ثقافة أكبر للإدارة الإلكترونية بشكل أوسع بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة التعليمية.

6- ينبغي على إدارة الكلية التركيز على استخدام التكنولوجيا بشكل أمثل في كل هذه الجوانب الإدارية والتعليمية والمكتبية لتحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي من خلال.

7- الاهتمام بالاستخدام الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الكلية.

- تحديث الأنظمة لتمكن الطلاب من معرفة الإجراءات والضوابط بشكل إلكتروني.
- استخدام وسائل الاتصالات الإلكترونية من أجل التواصل في حالات التغيرات المفاجئة.
- توفير دورس والمحاضرات بشكل إلكتروني.
- استخدام الإدارة الإلكترونية لتمكين أعضاء هيئة التدريس والطلاب من الوصول إلى الكتب والأبحاث العلمية بسرعة وكذلك استخدام نظام البطاقات المكتبة الإلكترونية.

المصادر والمراجع**أولاً/ الكتب**

- 1- عامر أبراهيم قنديلجي، الحكومة الإلكترونية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، سنة 2012م.
- 2- علاء عبدالرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، سنة 2009م.
- 3- فداء حامد، الإدارة الإلكترونية، عمان، دار البداية للنشر والتوزيع، ط1، سنة 2015م.
- 4- محمد القوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، عمان، دار أسامة للنشر، سنة 2010م.
- 5- محمد بن هلال العنيزي، تطبيق الادارة الالكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، الرياض، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، سنة 2017م.
- 6- محمود عبدالفتاح رضوان، الادارة الالكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، القاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، سنة 2012م.
- 7- مصطفى يوسف الكافي، الادارة الالكترونية، دمشق، دار رسان للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2011م.

ثانياً/ المجالات والمنوات العلمية

- 1- رأفت رضوان، الإدارة الالكترونية، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة، مركز المعلومات وأتخاذ القرار، القاهرة، سنة 2004م.
- 2- عبدالكريم الدبس، ناصر سعيد محسن، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية، مجلة جامعة الدراسات النفسية والعلوم التربوية، العدد 8، سنة 2018م.

ثالثاً/ الرسائل العلمية

- 1- أسيما سليمان نيش، واقع الادارة الالكترونية بالمؤسسات الاقتصادية ودورها في التطوير الاداري، ماجستير في تحصص إدارة اعمال، جامعة سككدة، سنة 2014م.
- 2- المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتربوية، سنة 2016 م.
- 3- المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتربوية، الإصدار الأول، سنة 2023 م.
- 4- المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتربوية، الإصدار الرابع، سنة 2023 م.
- 5- دليل مركز ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، سنة 2007م.